3- نظام الحكم عند مكيافيلي (1469- 1527):

يعد ميكيافيلي من المنظرين البارزين للحياة السياسية، بالنظر للرؤية الخاصة التي تميز بها و المستمدة من النظرة الإستقرائية لتاريخ الإمبراطوريات من جانب و من ممارسته للشؤون السياسية عن كثب من جانب آخر، و تستمد نظرته المتميزة للشأن السياسي جذورها أيضا من المبدأ البراغماتي الذي التصق بالمكيافيلية و هو "مبدأ الغاية تبرر الوسيلة"، ففي كتابه "الأمير" الذي يمثل جملة من النصائح التي على الأمير أن يراعيها ـ حتى يحتفظ بإمارته سالمة غانمة ـ لا تخلو نصيحة من نصائحه تشبعا بروح هذا المبدأ الذي أحدث منعرجا حاسما في تاريخ الفلسفة السياسية في توصيف الحياة السياسية، ذلك ما اعتبره البعض الشعرة التي قصمت ظهر التفكير الفلسفي في الحياة السياسية ذاتها، و ضربت عرض الحائط بكل ما قيل في الفلسفة السياسية الحالمة بحياة أمثل أو أفضل.

و في معرض حديثه عن أنماط نظم الحكم السياسي يصرح مكيافيلي قائلا:

"أود القول بأن الذين كتبوا عن الدول ، يقولون انها – أي هذه الدول – لا بد وان تكون منطوية على أحد اشكال الحكم الثلاثة ، وهي الإمارة وحكم النبلاء وحكم الشعب ، وان على من يقيمون حكومة في اية دولة معينة، ان يتبنوا أحد هذه الاشكال الثلاثة ، طبقاً لما يتفق وأهدافهم .

وهناك آخرون يقولون ، ويعتقد البعض ان حكمهم اكثر صواباً ، ان ثمة ستة اشكال من الحكومات ، ثلاثة منها سيئة للغاية ، وثلاثة حسنة في طبيعتها ولكن من السهل افسادها ، ولذا فمن الواجب اعتبارها من النوع السيء أيضاً . أما الانواع الحسنة الثلاثة فهي التي سبق لي ذكرها قبل قليل . وتكون الاشكال السيئة الثلاثة تابعة للثلاثة السابقة ، وتتشابه مع تلك التي ترتبط اليها الى حد يجعل من السهل جداً على اية دولة التحول من شكل منها الى آخر . فمن اليسير التحول من الامارة الى حكم الطغيان ومن حكومة النبلاء (الارستقراطية) الى حكم القلة (الاوليغاركي) ومن حكومة الشعب (الديموقراطية) الى الفوضى . وهكذا يكون من يقوم على تشكيل حكومة ويختار لها احد الاشكال الثلاثة الأولى ، قد اختار لها في الواقع حكماً مؤقتاً ، اذ ليس ثمة من سبيل للحيلولة دون تحوله الى نقيضه ، وذلك بسبب ما يقوم بين الفضيلة والرذيلة في مثل هذه الاحوال من تشابه".[1]

[1] ـ مطارحات، نيقولو مكيافيلي، تعريب خيري حماد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 3، 1982، ص ص 217- 218

و تقوم نظرية مكيافيلي السياسية أساسا على تفهم نفسية الإنسان و الجماهير كما يكشف عنها تاريخ الحركات السياسية.

و إذ يحلو للبعض القول أن مكيافيلي يميل لنظام الإستبداد المستنير، فإن ذلك يعني تبني نظام الإستبداد التقليدي و محاولة تبيئته في ظروف العصر الذي عاش فيه و المتميز ببداية ظهور أفكار عصر التنوير التى استهدفت أساسا ارساء نظرة جديدة للحياة في مختلف المناحي و بشكل خاص في الحياة السياسية، هاته الحياة التي انطبعت من قبل بطابع تقسيم السلطة بين الكنيسة و ملاك الآراضي الإقطاعيين. و حتى حينما ينير مكيافيلي الضوء الأخضر للإستبداد فإنه يضع شروطا لذلك مثل تلك التي وردت عند تحليله لنظام الحكم في ظل الإمبراطورية الرومانية، إذ يقول:

" وهكذا لما كانت فترة الديكتاتورية قصيرة ومحدودة ، ولما كانت سلطات الديكتاتور واضحة ومحددة ، وكان الشعب الروماني خالصاً من خطر الفساد ، فقد استحال على أي ديكتاتور ان يتجاوز صلاحياته ، وان يلحق الاذى بالدولة . وقد اثبتت التجارب على النقيض من ذلك ، ان الديكتاتورية كانت نافعة دائماً .

ومن الحق ان يقال ان هذا النظام هو الوحيد بين أنظمة رومة العديدة، الذي يستحق الاعتبار وان يوضع بين الاسباب التي تعود اليها عظمة الامبراطورية الرومانية الفسيحة الارجاء . ولو لم يكن مثل هذا النظام ، لتعذر على المدن ان تجد سبيل الخلاص من الاوضاع الشاذة وغير العادية، وذلك لأن الانظمة التي تسير عليها الجمهوريات في الاوقات العادية ، تكون بطيئة في اجراءاتها ، اذ لا يمكن لأي حاكم ان يتخذ قراراً او يقوم بعمل على مسؤوليته الخاصة . وعلى الحكام في كثير من الاحوال ان يشاور بعضهم بعضاً ، وان يوفقوا بين آرائهم المتضاربة ، مما يتطلب وقتاً كبيراً . ومثل هذا الاجراء يكون خطراً،عندما تكون هناك مشكلة علاج موقف لا يحتمل التأجيل ".

2

و الواقع أن استبداد مكيافيلي المستنير هو نسيج من ثلاثة أنماط من أنظمة الحكم هي: الأتوقراطية (حكم الفرد) و الأرستقراطية (حكم النبلاء) و الديمقراطية (حكم الشعب)،

[2] ـ المصدر السابق، ص ص 334- 335

و يطلق على ذلك النسيج اسم الجمهورية. و في توصيف آخر يمكن رد هذا التصنيف إلى نموذجين فحسب من نماذج نظم الحكم هما نظام الإمارة (الملكي) و النظام الجمهوري، و هما النظامان اللذان يرى فيهما الصلاح و البقاء طويلا.

و تشترك الإمارات و الملكيات حسب مكيافيلي في ثلاثة عوامل هي: السلطة المركزية الإدارية التي يجب أن تكون ذات قوة و شأن لأن الحيرة و التذبذب يقضيان على كل حكومة صالحة، و سلطة عليا يطلق على أفرادها اسم النبلاء، تملك وسائل التعبير عن مطالبها من خلال مجلس أعلى أو مجلس للشيوخ، أما العامل الثالث فهو الشعب، الذي تعتبر حسن نيته ضرورة لابد منها لنجاح أي حكومة.

أما الفرق بين الإمارة و الجمهورية في نظره فيعتمد قبل كل شيئ على ما إذا كانت السلطة الإدارية المركزية متمثلة في شخص واحد أو أكثر.

و في المقدمة التي خطها ليسلي ووكر للترجمة الإنجليزية للمطارحات، الواردة في تعريب خيري حماد، قال ووكر:

"وعلى الرغم من ان مكيافلي كان يؤثر ايثاراً ملحوظاً النظام الجمهوري على غيره من انظمة الحكم ، وعلى الرغم من انـــه كان يرى وجوب العهدة عامة « بحراسة الحرية » الى الشعب ، الا ان قضية الحكم على ما اذا كان النظام الجمهوري او النظام الملكي ، هو الأفضل في حالات معينة ، تطلبت منه دراسة تقتضي الاشارة الى طبيعة الشعب المحكوم . ولقد كان من المبادىء المقررة لدى الفلسفة الجامعية التي عرف عنهـــا مكيافلي بعض الامور حتماً . ان من المستحيل اخفاء شكل معـــين على مادة من المواد ، الا اذا كانت هذه المادة منسجمة مع ذلك الشكل . وعندما طبق مكيافلي هذه النظرية في حقل السياسة ، قال انه اذا كانت المادة ، اي الشعب ، فاسدة — وهو يعني بالفساد هنا ، ميل الشعب الى الخضوع ، وعدم تعوده الحكم او ميله اليه — فإن من المستحيل ان يقوم اي نوع من أنظمة الحكم الجمهوري . وان النظام الافضل، لتحقيق النجاح ، بالنسبة الى شعب كهذا ، هو النظام شبه الملكـــي".[3]

[3] - المصدر السابق، ص 169.